****

**كلمة السيدة آمنة بوعياش**

**رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

**ندوة دولية حول**

 **"حماية النساء خلال الأزمات الإنسانية"**

**17 مارس 2021**

**السيدة الرئيسة**

**السيدات والسادة**

**الحضور الكريم**

أود في البداية أن أشكر اللجنة الوطنية للقانون الإنساني الدولي على دعوة المجلس لمساهمة معكم في هذه الندوة الدولية حول حماية النساء خلال الأزمات الإنسانية بتزامن مع الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق المرأة.

لقد أضافت أزمة كوفيد 19 زوبعة من الأسئلة، أحيانا ذات طبيعة فلسفية تضع على المحك طريقة فهمنا للإشكاليات المطروحة في مجال حقوق الإنسان وتسائلنا من زاوية الحلول وطرق المعالجة، وأحيانا أخرى ذات طبيعة وجودية دفعتنا للرجوع إلى تاريخ الإنسانية، ومقاربة الدروس المستفادة، لتتضح لنا أمور يصعب نفيها أو التغاضي عن رؤيتها.

 فأزمة كوفيد-19 ما زالت تؤكد -أولا- أن الأزمات الإنسانية والنزاعات، مع اختلاف أبعادها وتباين انعكاساتها، تبقى حتمية الوقوع، و-ثانيا-، أن النساء والفتيات والأطفال دائما ما كانوا أكثر عرضة لتأثيراتها سواء تعلق الأمر بأزمة إنسانية أو نزاع أو غيرهما.

فالأمر يتعلق، إذن، بسلوكات وتدابير سلبية ترافق مختلف الأزمات كما تشير إلى ذلك الدراسات والأبحاث والتقارير، مما يتطلب توسيع الفهم وتعميق الاستيعاب للتفاعل مع الأزمات الإنسانية والنزاعات، الحالية منها والقادمة.

**الحضور الكريم**

يكتسي موضوع لقاءنا اليوم، بالنسبة لنا، كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أهمية خاصة في مجال تدخلنا وذلك بناء على الملاحظة العامة ذات الصلة بمبادئ باريس التي تتطرق إلى حالات الطوارئ وحالات النزاعات. وتشير الملاحظة 5.2 الواردة فيها، أنه في حالة الطوارئ ينتظر من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تتصرف بأقصى مستوى من اليقظة والاستقلالية، وفي إطار التقيد الصارم بولايتها.

ويُتوقع منها أن تعزز وتكفل احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون في جميع الظروف ودون استثناء. وفي حالات النزاع أو الطوارئ، يمكن أن يشمل ذلك الرصدَ والتوثيق وإصدار البيانات العامة ونشر تقارير منتظمة ومفصلة عن طريق وسائط الإعلام في الوقت المناسب لمعالجة الانتهاكات الملحة لحقوق الإنسان.

نعرف جيدا أن النساء والفتيات يواجهن مصاعب ومعيقات بطريقة شبه نسقية، وتزداد هذه المصاعب حدة وشدة في سياقات الأزمات الإنسانية والنزاعات، حيث تتمدد وتتشعب لتجعل حقوقهن أكثر عرضة للانتهاك كنتيجة لضعف الهياكل الاجتماعية وانهيار النظم السياسية والقانونية أو عجزها. ويتعرضن بالتالي إلى تهديدات أعمق وأكبر مع انعدام الأمن، كاستعمالهن كوسيلة للحرب بشكل يستهدف تحطيم الروابط الاجتماعية وتقويضها، أو استغلالهن، كما رأينا في بعض الحالات المرتبطة بالكيانات غير الدولتية، لوضع أسس مجتمعاتية تهدف لضمان استمرار هذه الكيانات وترسيخها.

وعرفت مقاربة المنظومة الدولية لحماية النساء خلال النزاعات تطورات هامة خلال العقدين الأخيرين، وأهمها تلك التي تقدمت بها لجنة الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والتي أكدت على أن "السلام المستدام يتطلب أسلوبا متكاملا قائما على الاتساق بين التدابير السياسية والأمنية والتنمية، وبين جدولي أعمال التنمية وحقوق الانسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وسيادة القانون" واعتبارها أفضل إعمال للقرار 1325 الذي صادق عليه مجلس الأمن سنة 2000، الذي يؤطر حماية النساء بالنزاعات ويحدد أحكام ومبادئ لتعزيز دور النساء في بناء السلم .بالإضافة إلى اعتماد منهاج عمل بيجين الذي يضم 12 مجالا حاسما من مجالات الاهتمام التي من شأنها النهوض بأهداف **المساواة والتنمية والسلم لجميع النساء**.

لقد شكل مؤتمر بيجين نقطة تحول في تطوير سياسات المساواة بين الجنسين عبر التأكيد على إرادة سياسية جادة ورؤية عالمية. ومازال منها جبيجين ، لغاية اليوم، يشكل إطار قويا لسياسات وممارسات المساواة بين الجنسين على الصعيدين الدولي والوطني. كما أن أهداف التنمية المستدامة 2030 تتوخي، ليس فقط تعزيز الاستدامة والحد من الفقر فحسب، وإنما أيضا قيام السلم والعدل والحكامة الرشيدة بالمجتمعات.

السيدات والسادة

إن اعتماد هذه المرجعيات في حماية حقوق النساء والفتيات، إذن، أبرز أن الأزمات وحالات النزاعات متعددة وأن حماية حقوقهن تعتمد على أجرأة خطط مندمجة وواضحة لتفادي بيئة حاضنة للانتهاكات، تسبب آثارا سلبية مباشرة وغير مباشرة على حقوق النساء والفتيات، اللواتي يتعرضن خلالها وبعدها لانتهاكات قد تمس، ليس فقط بالعديد من الحقوق الأساسية، بل أسمى حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة. وتجعلهن أكثر عرضة للعنف بأشكاله المتعددة، وتعرضهن في كثير من الأحيان للاعتداء الجنسي والاغتصاب والاستغلال والإساءة والاتجار والعنف المنزلي كانعكاسات مباشرة وحتمية. وهذه الانتهاكات المتعددة تجعل المصاعب والمعيقات التي يواجهونها تتطور وتتمدد بطريقة قد تترك آثارها على أجيال أخرى قادمة.

وقد سبق للمجلس أن شدد الأسبوع الماضي، في سياق تفاعله مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على أن خريطة النزاعات الإقليمية الموروثة عن الحرب الباردة ومخلفات ترسيم الحدود تطرح تحديات متجددة لحماية الأطفال. ونشدد اليوم على نفس التحديات لحماية النساء والفتيات ومنع استغلالهن في وأثناء النزاعات.

كما أكد المجلس أن النزاعات، وخاصة بإفريقيا، تهدد قيم حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين، مما يستوجب على المجتمع الدولي اعتماد استراتيجية للتصدي لاستغلال الفئات الهشة، والتحرر من التقاطب التقليدي الذي مازال يوفر شروط استمرار النزاعات الإقليمية بما فيها الخارجة عن التصنيف المشمول بمشروعية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما دعا المجلس إلى اتخاذ المزيد من التدابير الردعية لمنع استغلال هشاشة وضعية النساء والفتيات والأطفال في النزاعات من طرف الكيانات الدولتية وغير الدولتية.

إننا، في هذه الأوضاع، نكون أمام تحد وعجزعن توفير شروط حماية النساءوالفتيات في مراحل النزاعات خاصة من طرف الكيانات الغير دولتية، بصفتها لا تخضع لأي التزام دولي ولا لأي إرادة ولا مساءلة تمكن من الحماية.كما أن الاضطرابات التي تطرحها الأزمات الإنسانية والنزاعات، تؤدي إلى تردي مستوى الخدمات الأساسية في مجالات الأمن والصحة والعدالة والخدمات الاجتماعية وتزيد من حدة العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث تمتد المخاطر من العنف المنزلي إلى الاغتصاب كسلاح حرب على سبيل المثال، مما يجعل من مسألة توفير الإيواء الآمن وحماية النساء والفتيات أمرا ذا أولوية قصوى، خصوصا اللواتي نزحن أو تم نقلهن إلى وجهات محددة أو احتجازهن في أماكن أخرى غير مواطنهم.

إن الإيمان بالقوانين والتشريعات، بما فيها القانون الدولي الإنساني وقدرته على توفير الحماية،في حالات النزاع المسلح، لا يسري على التوترات أو الاضطرابات الداخلية من قبيل أعمال العنف المتفرقة التي لا تصل إلى حد النزاع المسلح، حيث يميز القانون الدولي الإنساني بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

إن حماية النساء والفتيات يجب أن تتوفر في جميع الأوقات والأحوال وفي جميع الظروف، وبدون أي استثناء أو تهاون، وبالنسبة للجميع، بما فيها النزاعات التي عرفت تغيرا في طبيعتها من حالة نزاع مسلح إلى حالة نزاع مختلف تغيب عنه المواجهات المسلحة وغير خاضع لأي تصنيف.

**حضرات السيدات والسادة**

يتوفر المجلس، بصفته مؤسسة وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها، على خبرة مستفيضة تراكمت من خلال عمله في مختلف المجالات، وعلى خبرة تزداد عمقا فيما يتعلق برصد وتدبير حالة الحقوق خلال الأزمات، إضافة إلى تجربته فيما يتعلق بتبادل المعلومات والبيانات مع المؤسسات الدولية، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويتوفر المجلس كذلك على تجربة مهمة فيما يتعلقبتسهيل الاتصالات بين مختلف الفاعلين.

ونظرا للتحديات المتعددة التي تطرحها مسألة حماية النساء والفتيات خلال الأزمات، فإن جهودنا في المجلس تكتسي طابعا استراتيجيا وتمر بالضرورة عبر تعزيز الحماية وآليات الإنذار المبكر، وبناء القدرات بما يكفل رصدا موضوعيا ودقيقا للانتهاكات وضمانا لوصول الأفراد إلى سبل الانتصاف الفعالة لمعالجة الانتهاكات. وعلى المدى الطويل، نعمل على التكيف مع الأوضاع أو تحيين أولوياتنا، كالعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والمشاركة في بناء السلم والأمن، وذلك عبر العديد من المبادرات ومنها مثلا:

* + - * الانفتاح على النقاش البناء المشترك وانعكاساته الإيجابية على فرص النمو والشغل والأمن؛
* التشجيع على مواصلة اللقاءات بين الأفراد والجماعات بما يخدم التقارب وبناء السلم وفق مقاربة تضع المرأة في صلبها؛
* جمع المعلومات وتدقيقها باعتبارها مرتكزا أساسيا من شروط الحماية وكشف الاخبار الزائفة وخطاب الكراهية والعنف أو التحريض عليه؛
* النهوض بمشاركة النساء في الشأن العام بما يؤهلهن للمساهمة في عملية بناء السلام عبر إحداث آليات تدعيم مشاركتهن بدل تهميشهن واستغلال هشاشتهن لاستدامة أوضاع الأزمات؛
* تأكد اليوم، قبل أي وقت مضى، أن غياب بنيات الدولة تزيد من هشاشة النساء سواء فيما يتصل بالولوج إلى الصحة أو التعليم أو الولوج إلى آليات الانتصاف ومناهضة الإفلات من العقاب، تعوق بشكل ملحوظ إمكانيات كسر صمت النساء والفتيات بخصوص الانتهاكات التي يتعرضن إليها؛
* توسيع قاعدة المدافعين والمدافعات عن نبذ العنف ومناهضة الأصوات التي تعمل على تمديد الأزمات؛

ومن المؤكد أننا واعون بأنه إلى جانب العمليات الحمائية والنهوض بحقوق النساء، فإنه من الضروري العمل على صياغة برامج جديدة والتفكير في استراتيجيات استشرافية تركز استباق وقوع الانتهاكات والوقاية منها وتعمل على إعادة تأهيل النساء والفتيات اللواتي تعرضن للانتهاكات أثناء الأزمات الإنسانية، نظرا لكون هاته الانتهاكات، تؤثر على الأجيال القادمة. والعمل على تضمين الحلول المقترحة مقتضيات تضمن احتياجات النساء والفتيات الفعلية وأن يتم إدراج منظور النوع في مجهودات الاستجابة، إضافة إلى تحيين آليات الانتصاف.

**حضرات السيدات والسادة**

إن العمل على إحقاق حقوق النساء والفتيات وفعليتها خلال الأزمات يمر عبر توفير الشروط الاقتصادية والسوسيوثقافية التي تمكنهن من المساواة. لأن الأكيد أن سلب الحقوق الضمني يكون جاريا أثناء الوضعيات «العادية»، وهو الذي يتفاقم أثناء الأزمات. فلنعمل جميعا من أجل منع انتهاك حقوق النساء والفتيات في حالات السلم كما في حالات الأزمات.

وشكرا على حسن انتباهكم.